تغير المناخ في إطار القانون الدولي

د. حسين عبد الخالق حسونة (*)

وثيقة قانونية مهمة تختص بنشرها مجلة دراسات سياسية للبروفيسور د. حسين عبد الخالق حسونة عضو لجنة الأمم المتحدة .

يعد مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ « كوب ٢٧» الذي تستضيفه مصر في شرم الشيخ في نوفمبر القادم حدثا تاريخيا ذات أهمية للعالم أجمع وذلك في سعيه إلى مواجهة ظاهرة تغير المناخ وآثارها الخطيرة علي كافة الدول وخاصة الإفريقية. وأصبح جليا أنه لا سبيل إلي التغلب على تلك الظاهرة ومعالجة آثارها السلبية سوي من خلال العمل الجماعي لجميع الدول وتنفيذ تعهداتها والتزاماتها وفق المبادئ القانونية والاتفاقيات الدولية .

وإدراكًا منها لأهمية الجوانب القانونية المتعلقة بقضية تغير المناخ فقد بحثت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي التي أتشرف بعضويتها عددًا من تلك الموضوعات كارتفاع مستوي سطح البحار وحماية الغلاف الجوي من التلوث وحماية البيئة خلال النزاعات المسلحة وحماية الأشخاص في حالات الكوارث. وقد قمت بالإعلان أمام اللجنة في دورتها الأخيرة هذا العام أنه نظرًا لأهمية مؤتمر المناخ في شرم الشيخ والجوانب القانونية المتعلقة بموضوع تغير المناخ فإن مصر تدعو كافة أعضاء اللجنة من الخبراء القانونيين الدوليين للمشاركة في المؤتمر والمساهمة في توصله إلى نتائج إيجابية وإجراءات فعالة في مواجهة آثار تغير المناخ.

وباستعراض أهم الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوع تغير المناخ تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الموقعة عام ١٩٩٢م والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م أول اتفاقية دولية عالمية تتطرق إلى موضوع تغير المناخ بوجه شامل. وتتطلب الاتفاقية قيام الدول الأطراف بالإبلاغ عن الانبعاثات الغازية لديها والإعلان عن برامجها لمواجهة تغير المناخ وتنسيق جهودها في التعامل مع تلك الظاهرة، كما تنص على تعهد الدول المتقدمة باتباع سياسات تحد من انبعاثات الغازات مع

(*) الأمم المتحدة . جنيف

تقديمهـا دعما ماليـا إلى الدول الناميـة تعزيزًا لجهودها فـي مواجهة ظاهرة تغير المناخ، كما طالبـت كافة الأطـراف بتأييد البرامـج الدولية للأبحـاث والمشـاركة العلمية في هـذا المجال فضلاً عن التسـوية السلمية للمنازعات الناجمة عن تفسـير أو تطبيق المعاهـدة. وقد تعرضت الاتفاقية لبعض الانتقـاد لتضمنها تعهدات غير محـددة وأحكامـا غير ملزمة، ورغـم ذلك تعد تلك الاتفاقية إنجـازا هاما حيث بادرت بتطبيق القانون الدولي على قضية تغير المناخ وأقامت آليـات لمتابعـة الجهود الدولية فـي هذا المجال وأكدت أهميـة إصلاح برامج المنـاخ الوطنية والدولية ومهدت للتوصل إلى اتفاقيات مستقبلية ذات التزامات أكثر قوة وتحديدًا.

وفي أعقـاب تلك الاتفاقية تم التوصل إلى إبرام بروتوكـول كيوتـو، والذي وقع عـام ١٩٩٧م ودخـل حيـز التنفيـذ عـام ٢٠٠٥م. ويعد هذا البروتوكول أكثر تحديـدًا لالتزامات الأطراف حيـث طالبهـا بتنفيذها فـي موعـد أقصاه ٣١ ديسـمبر ٢٠١٢م، فضلًا عن نصه على التزام الـدول الأكثر تطورًا بالحد مـن انبعاثاتها. وقد نجح البروتوكول فـي حمل الدول المعنية على تنفيذ التزاماتها في الموعد المحدد لها مما اعتبر تطورا إيجابيا فـي جهود مواجهة تغير المناخ، ثـم قامـت الأطراف فـي عـام ٢٠١٥م بإبرام اتفـاق باريـس الذي أقـام إطارا طويـل المدى لتنسـيق جهود المناخ، وفي هذا السـياق طالب كل طرف بتحديد التزاماته الوطنية على انفراد على أن تشمل تلك الالتزامات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة مع زيادة إنتاج الطاقة المتجددة، ووضـع هدف الحد من ارتفـاع درجة الحرارة العالمية وإيصالها إلـى ١,٥ درجة مئوية، كما اسـتحدث الاتفـاق مبدأ المسـؤولية المشـتركة المتباينة القائم على أسـاس مشاركة دول العالم جمعـاء في تحمل تلك المسـؤولية مـع مراعاة التفرقة بين الدول المتقدمة والنامية.

وأعقب ذلك توصـل الأطراف عام ٢٠٢١ إلى ميثاق جلاسـجو للمناخ الذي وقعته قرابة ٢٠٠ دولة والذي دعا دول العالم إلى تسـريع خفض انبعاثاتهـا من خلال تقديم خطـط وطنية جديدة بحلول عام ٢٠٢٢، إلا أن المفردات المستخدمة فـي البيان الختامي للمؤتمـر كانت أقل قوة من المسودات السـابقة نتيجة ضغوط بعض الدول المتقدمـة ورفضهـا الصياغـة حـول الوقـود الأحفوري والفحم. أما الدول النامية فقد دعمت البيـان الختامي علـى مضض نظـرا لافتقاره آليات تمويل للخسـائر التي سـببها تغير المناخ في العالم النامي، ومن هنا أصبح الأمل معقودًا على توصل قمة المناخ القادمة على نتائج أكثر فعالية وإلزامًا لكافة الأطراف.

وبالإضافـة إلـى الاتفاقيـات الدوليـة المتعلقة بموضوع تغير المنـاخ فهناك قواعد من قانون العـرف الدولـي تنطبق في هـذا المجال أيضًا، ولعـل من أهمهـا قاعدة عدم الإضـرار بالغير القائمة على مبدأ مساواة الدول في السيادة والتي بمقتضاها تلتزم الدول بألا تتسـبب أنشطتها في إلحـاق الضرر بغيرهـا من الـدول. كما توجد مبادئ أخري ذات صلة بتغير المناخ مثل مبدأ التنميـة المسـتدامة ومبدأ توخي الحـذر ومبدأ التعويـض عن التلـوث ومبدأ التعـاون الدولي الذي يتسـم بأهمية خاصة فـي مواجهة ظاهرة تغير المناخ ولذا استندت إليه لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي في مشاريعها حول حماية الغلاف الجوي من التلوث وحماية الأشـخاص في حالة الكـوارث فضـلا عن الاعتـراف به مـن قبل

المحكمــة الدولية لقانون البحــار. وإدراكًا منهم لخطــورة ظاهرة تغير المنــاخ فقد اقترح بعض خبراء القانون الدولي بتعديل النظام الأساســي للمحكمــة الجنائية الدولية وإضافة الجرائم التي ترتكــب ضد البيئة إلى قائمــة الجرائم الأخري المنصوص عليها في نظام المحكمة، وقد بدأت بعض الدول تؤيد هذا التوجه. ومن ناحية أخري أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر يوليو الماضي قــرارا هاما يؤكد للمرة الأولى أن الحــق في بيئــة صحية يعد حقــا من حقوق الإنسان وبالتالي يطالب الدول باتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار هذا الحق. ولا شــك أن صدور هــذا القرار يعزز الجهــود الدولية لحماية البيئة ومواجهة تغير المناخ.

وعلــى الرغم من كافة تلك الجهــود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لتلك المخاطر المناخية فقد أصبح يتعين على الدول عقد اتفاقيات دولية جديدة وتعديل الاتفاقيات القائمة سعيا إلى توحيد جهودهــا وتنســيقها إزاء هذا التهديــد المناخي المتنامي. وفي هذا السياق يتسم ارتفاع مستوي ســطح البحار نتيجة لتغير المناخ بأهمية خاصة نظرا لكونه ظاهرة عالمية أثبتها العلم وذات آثار خطيرة على العديد من الجزر والدول الساحلية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة اتفاقية دولية إطارية تتضمن تنظيما لكافة المســائل المتصلة بارتفاع مســتوي ســطح البحار وبصفة خاصة توفيــر الحماية للمتضررين مــن تلك الظاهرة. وهنــاك خطر آخر ناجم عــن تغير المناخ وهو خطر التصحر وندرة المياه، فرغم وجود اتفاقية حــول مكافحة التصحر في البلــدان التي تعاني من جفاف شــديد وتصحر خاصة فــي إفريقيا، فقــد ظهرت الحاجة إلــى تعديل هذه الاتفاقية أو عقــد اتفاقيــة تكميلية تتناول حماية الأشــخاص المتضرريــن من ندرة المياه ومســاندتهم فضلا عن عقد اتفاقــات بين الدول المتضررة والدول المجاورة لها بشأن المشاركة في موارد المياه.

فــي ضوء ما تقدم يتضح أن تغير المناخ أصبح يشــكل تهديدا خطيرا لاستقرار العالم ورفاهيته ممــا يؤكــد أهميــة تضافــر الجهــود الوطنيــة والدوليــة للتصــدي لتلــك المخاطــر. وســوف ينعقد مؤتمر المناخ القادم في مناخ دولي يتســم بأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية، إلا أن تلــك الصعوبــات يجــب ألا تؤثــر علي ســعي الأطراف المشــاركة إلــى التوصل إلى رؤية مشــتركة لمواجهة تغير المناخ. وفي هذا السياق يتطلع العالم إلى نجاح المؤتمر برئاسته المصرية إلى إحراز تقدم حول مختلف جوانب القضية المتعلقة بخفض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ وتقديم الدعــم المالي والتكنولوجي للــدول النامية وتنفيذ التعهــدات التي قدمت في قمة جلاسجو عام ٢٠٢١م. ومن هنا تعتبر قمة شــرم الشيخ مناســبة لتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال حتــي الآن وفرصة لاســتكماله والبناء عليــه من خــلال مبــادرات واتفاقيــات وآليات قانونية للتعاون والتنســيق والمتابعة والتطوير. وإن نجــاح المشــاركين في القيــام بذلك يعززه تنامــي تأييد المجتمع المدنــي والقطاع الخاص في كافة الدول لرؤية مشتركة حول حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ، ولا شك أن تعاون الدول وشــراكتها مع تلك الأطراف ســوف يساهم في تحقيــق هدف التوصل إلــى العدالة المناخية في القمة التاريخية القادمة في شرم الشيخ.